تحرك عاجل: UA 63/13 رقم الوثيقة: MDE 24/010/2013 سوريا بتاريخ: 15 مارس/آذار 2013

تحرك عاجل

اختفاء قسري لثلاثة رجال سوريين

ثمة بواعث قلق بأن ثلاثة من ناشطي المعارضة السورية محتجزون في ظروف ترقى إلى مرتبة الاختفاء القسري منذ قرابة ستة أشهر، عقب القبض عليهم في دمشق.

ففي 20 سبتمبر/أيلول 2012، قبض على **عبد العزيز الخير**، رئيس مكتب الشؤون الخارجية في "هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي" وسجين الرأي السابق؛ وعلى **إياس عياش** و**ماهر طحان**، عند مرورهم بنقطة تفتيش تابعة "لمخابرات الجوية" عقب وصولهم إلى مطار دمشق الدولي إثر زيارة إلى الصين. والرجال الثلاثة أعضاء في "هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي"، وهو ائتلاف علماني في معظمه يضم مجموعات سياسية وناشطين بينهم يساريون وقوميون عرب يدعون إلى الانتقال السلمي للسلطة في سوريا.

وكان الرجال الثلاثة في إحدى سيارتين غادرتا المطار وتحملان أشخاصاً على صلة "بهيئة التنسيق الوطني". حيث مرت السيارة الأولى من نقطة تفتيش مخابرات الجوية؛ بيد أنه جرى اقتياد الرجال الثلاثة في السيارة الثانية. وتشير مصادر محلية إلى أنهم نقلوا إلى مركز اعتقال "مخابرات الجوية" في المزة، بدمشق، وأنهم نقلوا عقب ثلاثة أسابيع إلى مكان مجهول. وفي 22 سبتمبر/أيلول 2012، قالت وكالة الأنباء الرسمية التابعة لوزارة الإعلام، سانا، إن الرجال الثلاثة قد اختطفوا من قبل "أعضاء جماعة إرهابية". وتواصل السلطات السورية إنكار احتجازهم. وبذا فهم محتجزون في ظروف ترقى إلى مرتبة الإخفاء القسري ومعرضون لخطر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة ولانتهاكات جسيمة أخرى. وكان من المقرر أن يشارك الرجال الثلاثة في مؤتمر نادر عقد في دمشق، في 23 سبتمبر/أيلول 2012، ودعا إلى وضع حد للاقتتال وإلى الانتقال السلمي "إلى نظام ديمقراطي تعددي". وفي بيان أدان القبض عليهم سبق المؤتمر في 21 سبتمبر/أيلول 2012، قال المتحدث باسم "هيئة التنسيق الوطني" إن السلطات الصينية والروسية قد أكدت لأعضاء الهيئة بأنها سوف تحمي المؤتمر.

يرجى الكتابة فوراً بالإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية:

- للإعراب عن بواعث قلقكم العميق من أن السلطات السورية قد أنكرت اعتقال عبد العزيز الخير وإياس عياش وماهر طحان رغم المعلومات التي تشير إلى أنهم محتجزون لدى "مخابرات الجوية"، وهم بذلك ضحايا للاختفاء القسري وحياتهم معرضة لخطر جسيم؛
- لدعوة السلطات السورية إلى أن تبلغ عائلات عبد العزيز الخير وإياس عياش وماهر طحان على وجه السرعة بمصيرهم ومكان وجودهم. وإذا ما كانوا محتجزين حصرياً بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والتجمع والانتماء إلى الجمعيات، ينبغي الإفراج عنهم فوراً وبلا قيد أو شرط؛
- وإذا ما كان الرجال الثلاثة معتقلين، لحض السلطات على ضمان الحماية لهم من التعذيب وسوء المعاملة، وعلى إتاحة الفرصة لهم فوراً كي يتصلوا بعائلاتهم وبمحامين من اختيارهم، وتقديم كل رعاية طبية يحتاجونها إليهم.

يرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 23 أبريل/نيسان 2013 إلى:

الرئيس
السيد الدكتور بشار الأسد
القصر الرئاسي
شارع الرشيد
دمشق، الجمهورية العربية السورية
فاكس: 3410 332 11 963+ (خط هاتف وفاكس-قولوا "فاكس") (الفاكس هو الطريقة الوحيدة المضمونة للاتصال، فلا تبعثوا بأية رسائل)
طريقة المخاطبة: سيادة الرئيس

وزير الدفاع
معالي عماد الفريج
فاكس: 2460 666 11 963 + واصلوا المحاولة (خط هاتف وفاكس-قولوا "فاكس")
طريقة المخاطبة: صاحب المعالي

وزير الشؤون الخارجية
معالي وليد المعلم
وزارة الشؤون الخارجية
أبو رمانة
شارع الرشيد
دمشق، الجمهورية العربية السورية
فاكس: 6253 214 11 963 + واصلوا المحاولة
طريقة المخاطبة: صاحب المعالي

وابعثوا بنسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين لسوريا المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المدرجة أدناه:
الاسم، عنوان أول، عنوان 2، عنوان 3، رقم الفاكس، البريد الإلكتروني، طريقة المخاطبة، طريقة المخاطبة

كما يرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.

تحرك عاجل
إخفاء قسري لثلاثة رجال سوريين

معلومات إضافية

ظل عبد العزيز الخير سجين رأي من 1992 حتى 2005، وكان مسجوناً بسبب أنشطته السلمية كعضو في "حزب العمل الشيوعي".

ويتفشى التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في مراكز الاعتقال والسجون السورية. وقد تلقت منظمة العفو الدولية أسماء ما يربو على 980 شخصاً ورد أنهم فارقوا الحياة في الحجز منذ اندلاع الاضطرابات في مارس/آذار 2011. ولمزيد من المعلومات، يرجى العودة إلى: *الاعتقال المميت: الوفيات في الحجز في خضم الاحتجاجات الشعبية في سوريا*، رقم الوثيقة: MDE 24/035/2011، 31 أغسطس/آب 2011؛ وكذلك: *أردت أن أموت: ضحايا التعذيب في سوريا يتحدثون عن محنتهم*، رقم الوثيقة: MDE 24/016/2012، 14 مارس/آذار 2012،
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE24/016/2012/en

وقد قبض على آلاف عديدة ممن اشتبه بمناهضتهم للحكومة في سوريا منذ اندلاع الاحتجاجات السلمية، إلى حد كبير، والداعية إلى الإصلاح السياسي في فبراير/شباط 2011. ويعتقد أن العديد من هؤلاء، إن لم يكن معظمهم، قد تعرضوا للتعذيب أو لغيره من صنوف سوء المعاملة.

ومنذ بدء الاحتجاجات، تطورت الحالة لتتحول إلى نزاع داخلي مسلح في قسط كبير من البلاد، بين قوات الأمن وجماعات المعارضة المسلحة التي تعتزم إسقاط الحكم. وقد تفشت انتهاكات حقوق الإنسان بصورة منهجية وعلى نطاق واسع، بما في ذلك جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وكان جل ضحاياها من المدنيين. وقد قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق أمثلة

عديدة، في الآونة الأخيرة، في وثائق من قبيل *سوريا: القنابل الحكومية تنهمر فوق رؤوس المدنيين* (MDE 24/009/2013)، 14 مارس/آذار 2013، http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE24/009/2013/en

وقد توصلت هيئات من قبيل "لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية" إلى معطيات مماثلة. ودعت منظمة العفو الدولية جميع أطراف النزاع إلى التقيد بأحكام القانون الإنساني الدولي وبحماية المدنيين. ومع أن الأغلبية العظمى من انتهاكات حقوق الإنسان التي قامت منظمة العفو الدولية بتوثيقها قد ارتكبت من قبل القوات المسلحة للدولة وميليشيات "الشبيحة" الموالية للحكومة، إلا أن جماعات المعارضة المسلحة قد ارتكبت انتهاكات أيضاً. ويشمل هذا تعذيب وقتل منتسبي قوات الأمن وأعضاء ميليشيا "الشبيحة" الذين أسرتهم، وكذلك اختطاف وقتل أشخاص عرف عنهم دعمهم للحكومة وقواتها المسلحة أو موظفون فيها، واتخاذ المدنيين رهائن في مسعى للتفاوض عليهم في عمليات للتبادل. ومنظمة العفو الدولية تدين دون تحفظ مثل هذه الانتهاكات، وقد دعت قيادات جميع جماعات المعارضة المسلحة في سوريا إلى أن تعلن على الملأ أن مثل هذه الأعمال محظورة، وأن تفعل كل ما في وسعها لضمان وضع قوات المعارضة حداً لهذه الانتهاكات فوراً. أنظر *سوريا: القتل دون محاكمة وغيره من الانتهاكات على أيدي جماعات المعارضة المسلحة* (MDE 24/008/2013)، 14 مارس/آذار 2013، http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE24/008/2013/en/8d527c4e-2aff-4311-bad8-d63dbc97c96a/mde240082013en.html

ومن هنا فإن منظمة العفو الدولية تواصل دعواتها إلى إحالة الوضع في سوريا إلى مدعي عام "المحكمة الجنائية الدولية". كما تدعو المنظمة إلى فرض حظر دولي على الأسلحة بغرض وقف تدفق الأسلحة على الحكومة السورية، وتجميد أرصدة الرئيس بشار الأسد ومعاونيه المقربين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الدول أثناء نظرها أمر تزويد المعارضة المسلحة بالأسلحة إقرار الآليات الضرورية لضمان عدم استخدام ما يقدم من مواد في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أو جرائم حرب. وينبغي على الحكومة السورية أيضاً السماح "للجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة"، وكذلك المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية، دخول البلاد دون عقبات.

إذهب إلى الخريطة التفاعلية "عيون على سوريا"، www.eyesonsyria.org، لمشاهدة أماكن انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، وللاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن الأنشطة العالمية لمنظمة العفو الدولية طلباً للعدالة.

الاسم: عبد العزيز الخير، إياس عياش، ماهر طحان

تحرك عاجل: UA63ظ13 رقم الوثيقة: MDE 24/010/2013 تاريخ الإصدار: 15 مارس/آذار 2013